A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
LIMITED

A/HRC/WG.6/3/L.5
18 December 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة
جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

بربادوس

* ستصدر الوثيقة النهائية في وثيقة تحمل الرمز A/HRC/10/73. ويعمم مرفق هذا التقرير بالصيغة التي ورد بها.

(A) GE.08-17379 160209 170209

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمة.....	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	٥-٧٦	٣
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	٥-٣٠	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	٣١-٧٦	٨
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات.....	٧٧-٧٩	١٨

المرفق

Composition of the delegation ٢٢

مقدمة

١- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الثالثة في الفترة من ١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأجري الاستعراض المتعلق ببربادوس خلال الجلسة الخامسة التي عقدت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترأس وفد بربادوس سعادة السيد كريستوفر سينكلر، عضو في البرلمان، ووزير الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية الحضرية والريفية. وقد اعتمد الفريق العامل هذا التقرير بشأن بربادوس في جلسته المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢- وكان مجلس حقوق الإنسان قد اختار في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، من أجل تيسير استعراض حالة حقوق الإنسان في بربادوس، مجموعة مقررين (المجموعة الثلاثية) من البلدان التالية: جنوب أفريقيا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ٥/١، صدرت الوثائق التالية من أجل استعراض حالة حقوق الإنسان في بربادوس:

(أ) تقرير وطني/عرض خطي مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/3/BRB/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/3/BRB/2)؛

(ج) موجز أعدَّته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفق الفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/3/BRB/3).

٤- وأحيلت إلى بربادوس، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً كل من ألمانيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. وهذه الأسئلة متاحة على الموقع الشبكي الخارجي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أعرب رئيس وفد بربادوس، السيد كريستوفر سينكلر، عضو في البرلمان، ووزير الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية الحضرية والريفية، عن شكره للحاضرين باسم حكومة وشعب بربادوس.

٦- وأشار الوزير إلى أن لبربادوس، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، حضور في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي وأنها قد بلغت مستوى من الحكم الرشيد، الأمر الذي يستفيد منه البلد على نحو جيد منذ استقلاله في عام ١٩٦٦. وأضاف أنه رغم الموارد المالية والبشرية المحدودة لبربادوس، فإنها تشارك مشاركة نشطة في مجال

حقوق الإنسان وفي المنظومة الدولية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً وتدافع عنهما بحماس. وقال الوزير إن حكومته تناولت موضوع مداولات الاستعراض الدوري الشامل من هذا المنظور المحوري. وأوضح أن إعداد تقرير بربادوس كان مناسبة أتاحت للبلد إلقاءَ نظرة جديدة على هيكله الوطني لحماية حقوق الإنسان وتحديدَ أفضل ممارساته والوقوف على المجالات التي تدرك الحكومة أن عليها إحراز تقدم فيها. واستطرد الوزير قائلاً إنه يعتقد أن التقرير الوطني يبين بدقة الوضع الراهن لحقوق الإنسان في بربادوس، ويعرض أيضاً صورة للوضع الذي تتوقع بربادوس بلوغه في المستقبل القريب.

٧- وقد استفاد التقرير من المشاركة الثمينة للمجتمع المدني، الذي استشير على نحو نشط في كل مرحلة من مراحل إعداده. وضمت اللجنة الوطنية التي شُكلت لإعداد التقرير من بين أعضائها رابطة بربادوس للمنظمات غير الحكومية والمنظمة الوطنية للمرأة. وقدم المجتمع المدني إسهامات شفوية وخطية في سياق إعداد التقرير؛ وبعد الانتهاء من إعداد الصيغة الأولى من التقرير، أجريت مشاورات أخرى مع المجتمع المدني لضمان مراعاة آرائه.

٨- وعقب تقديم التقرير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أجريت عملية تشاور أخرى مع المجتمع المدني بقصد تحصيل أية إسهامات إضافية يرغب في إدراجها في التقرير. واستشير المجتمع المدني خلال مرحلة إعداد الردود على الأسئلة المقدمة سلفاً. ومن ثم، فإن التقرير الوطني يعكس بصدق ودقة آراء وشواغل شرائح واسعة من مجتمع بربادوس.

٩- وقال الوزير إن من أهم الاستنتاجات التي استخلصت من عملية إعداد التقرير وجود حاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لدعم الهيكل المؤسسي المحلي للدولة في مجال حقوق الإنسان. وشدد أيضاً على العبء الكبير الذي تشكله التزامات إعداد التقارير على البلدان الصغيرة. وذكّر بأن بربادوس كانت قد أعربت في الماضي عن حاجتها إلى مساعدة تتعلق بصياغة النصوص القانونية وإعداد تقارير حقوق الإنسان والتثقيف بحقوق الإنسان، وبأنها قد أشارت أيضاً إلى ضرورة تعزيز المفوضية السامية لحقوق الإنسان حضورها في منطقة الكاريبي. وأعرب الوزير عن أمله أن يؤدي هذا الالتزام بالاستعراض إلى نتائج إيجابية منها الإقرار بوجود حاجة إلى تخصيص مزيد من الموارد لأنشطة حقوق الإنسان في المنطقة.

١٠- وقال الوزير إن بربادوس قد وقعت كافة المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان وصدقت عليها وهي طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان الرئيسية في منظومة البلدان الأمريكية وفي غيرها من الصكوك والاتفاقيات عن طريق منظمة العمل الدولية. وأشار الوزير إلى أن بربادوس تتمسك بما تتضمنه هذه الصكوك من التزامات ومقاصد تمسكاً مطلقاً. وقال إن بربادوس تقر بوتيرة الإبلاغ في إطار المعاهدات وتحيط علماً بوثيقة تجميع المعلومات التي أعدتها المفوضية، والتي ورد فيها ذكر عدد من الحالات التي تأخر فيها تقديم تقارير بربادوس. وشدد الوزير أيضاً على أن من الأهمية بمكان أن يقر المجتمع الدولي بأن هذا التأخر في الإبلاغ مرده افتقار بربادوس إلى الموارد البشرية والمالية للاضطلاع به وليس عدم احترامها لالتزاماتها.

١١- وأضاف أنه يسر بربادوس أن تعلن، رغم الصعوبات، أن بعضاً من تقاريرها المتأخرة قد بلغت مراحل مختلفة في عملية إعدادها.

١٢- وفيما يتعلق بعدم توقيع بربادوس بعض الصكوك الدولية، لا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب، أفاد بأن مرد ذلك أساساً هو ما سيترتب على الانضمام إلى معاهدة جديدة من متطلبات متعلقة بالقدرات ومن التزامات على صعيد الإبلاغ. وأضاف أنه مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التعذيب محظور قانوناً بموجب المادة ١٥ من الدستور، التي تنص على ما يلي: "لا يجوز إخضاع أي شخص للتعذيب أو لغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة".

١٣- وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، صرح رئيس الوفد بأن حكومة بربادوس لا تخطط حالياً لإلغاء عقوبة الإعدام ولم يخولها شعب بربادوس ولاية فيما يتعلق ذلك. ومع أن بربادوس لم تقدم على إعدام أي سجناء منذ عام ١٩٨٤، فليس ثمة وقف اختياري لعقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بإلغاء إلزامية الحكم بعقوبة الإعدام في حالات جرائم القتل والخيانة، قال إن الحكومة تنظر حالياً في هذا الموضوع وقد أجرت مشاورات في إطار منظومتها القضائية، كما ستجري مشاورات خارج إطار هذه المنظومة. وقال رئيس الوفد إن بربادوس سوف تقدم ما يستجد في هذا الموضوع في مرحلة قادمة.

١٤- ورغم عدم وجود تشريع مستقل يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات وحق الأشخاص في عدم التعرض للتمييز بسبب ميلهم الجنسي، فقد وجه الوزير الانتباه إلى المادة ١١ من الدستور المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد، التي تنص على أن الرجال والنساء جميعا يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية على قدم المساواة. وتجدر الإشارة إلى أن بربادوس قد وقعت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأت وحدة وطنية معنية بالإعاقات تتمثل ولايتها في تعزيز استفادة الأشخاص المعوقين من فرص متكافئة في جميع المجالات. وتنفذ بربادوس أيضاً عدداً من البرامج الرامية إلى تيسير اندماج ومشاركة كاملين للأشخاص المعوقين في المجتمع. وأشار الوزير إلى أن رئيس وزراء بربادوس قد دعا، عقب الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، شخصاً مصاباً بإعاقة بصرية إلى شغل منصب عضو في مجلس الشيوخ في بربادوس.

١٥- وأشار الوزير إلى ما ورد في الأسئلة المقدمة سلفا بشأن مسألة الإساءة البدنية والنفسية إلى الأطفال، مشدداً على أن الحكومة لا تعتبر أن تشريعاتها المتعلقة بالمعاقبة البدنية تتضمن أحكاماً فيها تشديد لمعاقبة الأطفال سواء في المترل أو المدرسة. وأضاف أن القوانين الوطنية تجرم الإساءة إلى الأطفال، وأن العقوبات البدنية التي تفرض تخضع، عند فرضها، للائحة المتعلقة بالانضباط الصادرة في إطار قانون التعليم. وتحدد هذه اللائحة، التي وضعتها وزارة التعليم في عام ٢٠٠٤، القواعد الواجب اتباعها عند اتخاذ إجراء تأديبي، وأنواع ودرجات الانتهاكات والخيارات التأديبية التي يمكن اللجوء إليها. وتنفذ الحكومة عدداً من الأنشطة والمبادرات من أجل تلبية احتياجات الأطفال، مثل جهود إتاحة المشورة التي يضطلع بها مجلس رعاية الطفل، وبرنامج تعليم الوالدين خدمة للتنمية في بربادوس، ومبادرة تعيين موجهين تربويين في المدارس.

١٦- وفيما يتعلق بحقوق الطفل، وبخاصة السياسات والممارسات التي وضعتها الحكومة لضمان عدم تعريض الأطفال عند انتشالهم من الإساءة لظروف مضرة بهم، شدد الوزير على أن الحكومة تعتبر أن الإساءة للأطفال بجميع أنواعها مسألة جسيمة للغاية. وتضطلع بعض الوكالات الحكومية بمسؤولية إتاحة ظروف احتضان بديلة لأي طفل يساء إليه وقد يشمل ذلك في بعض الحالات أفراد آخرين من الأسرة. وتتولى مراكز تدخّل ملائمة تقديم الإرشاد إلى الطفل والشخص الذي يرتكب الإساءة وأفراد الأسرة الآخرين. وتحال قضايا الإساءة إلى الأطفال

أيضاً إلى الشرطة لكي تحقق فيها وتتخذ الإجراء المناسب. وتنظم بعض الوكالات الحكومية أيضاً حملات تربوية لإذكاء وعي المجتمع بهذه المشكلة من خلال كشف ما يدل على الإساءة. وذُكر أيضاً أن بربادوس تتعاون في هذا الصدد على نحو مكثف مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

١٧- وفيما يتعلق بتوجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة، قال الوفد إن الحكومة ليست في وضع يمكنها من توجيه دعوة دائمة في هذا الصدد بسبب ما قد يقترن بهذه العملية من عراقيل ذات صلة بالقدرات، وذلك رغم إقرار بربادوس بأهمية دور هذه الإجراءات في ضمان احترام حقوق الإنسان في إطار منظومة حقوق الإنسان، ومع أنها ليست معترضة على تلقي مثل هذه الزيارة.

١٨- وفيما يتعلق بالحقوق الجنسانية وحقوق المرأة، فرغم عدم وضع خطة وطنية محددة ونهائية بشأن حقوق المرأة، فإن مكتب الشؤون الجنسانية يعمل حالياً على وضع سياسة جنسانية وطنية يتوقع أن تتناول جميع المسائل المتعلقة بالتمييز ضد المرأة. ويتواصل العمل في سياق عملية تعميم المنظور الجنساني إلى جانب ما يبذل من جهود لتحسين قدرات مكتب الشؤون الجنسانية. وقد أنشئت لجنة معنية بمسألة التهميش والتمييز في وزارة العمل، كما ينفذ مكتب الشؤون الجنسانية بروتوكولاً نموذجياً خاصاً بجمع بيانات العنف المترلي، يموله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بهدف تناول حالات العنف في المجتمع. والوكالات الحكومية المشاركة في هذه المبادرة هي الشرطة والمستشفيات وإدارة الرعاية الاجتماعية. وتتيح المبادرة تصنيف البيانات بحسب نوع الجنس على صعيد الدوائر الحكومية ليتسنى لمكتب الشؤون الجنسانية تحليلها والتصرف في ضوئها.

١٩- وفيما يتعلق بتوصية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تعريف الاغتصاب في إطار الزواج، تواصل الحكومة، وإن كانت لم تعتمد بعد هذه التوصية، عن طريق مجلس قانون الأسرة الذي أنشأه وزير العدل، استعراض التشريع وتقديم المشورة والتوصيات فيما يتصل ببعض جوانب قانون الأسرة وغيره من التشريعات ذات الصلة بالأسرة التي يعتقد أنها تحتاج إلى تعديل.

٢٠- وبخصوص مسألة التدابير المحددة المتعلقة بحماية حقوق أطفال الأشخاص المحتجزين/السجناء، ذكّر رئيس الوفد بأنه وفقاً للمادة ٩-٣ من اتفاقية حقوق الطفل، تحترم الحكومة حق الطفل في الحفاظ على علاقات شخصية واتصال مباشر، على أساس منتظم، مع والديه عند وجودهما رهن الاحتجاز، ما لم يكن ذلك مناقضاً للمصالح العليا للطفل. ويرخَّص للأطفال بزيارة والديهم في السجن، ويشجع السجناء خلال قضائهم لعقوبة السجن على الإسهام في رفاه أطفالهم إذا كانت تلك رغبتهم. ويجري ذلك عن طريق محاميهم وموظفي مراقبة السلوك وغير ذلك من نظم الدعم.

٢١- وأشار الوزير إلى بعض الاهتمام الذي حظي به إنشاء هيئة تلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة مؤخراً. وقد تلقت الهيئة منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٤ ما مجموعه ١٧٨ شكوى، تشمل ٨٢ طلب تحقيق، كما قدمت استنتاجاتها في ٢٥ تحقيقاً. ومنذ تقديم تقرير الاستعراض الدوري الشامل، تلقت الهيئة ١٧ شكوى إضافية؛ ويبلغ عدد الشكاوى التي لم يبت فيها بعد ١٠٨ من الشكاوى. ومع ذلك، فالهيئة لم تكن تعمل بكامل طاقتها بسبب بعض التغيرات الإدارية والتشغيلية، وهو ما يفسر عدد التحقيقات التي لا تزال معلقة. ويتوقع أن تصبح الهيئة قادرة على العمل بصورة كاملة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٢٢- وفي معرض جواب الوزير على سؤال يتعلق بما تقوم به بربادوس من أجل تحسين صورة شرطتها الملكية، شدد الوزير على أن الحكومة لا تقبل الوصف القائل بوجود انطباع سلبي عن الشرطة في بربادوس. وأضاف أن أي شكوى يمكن تأخذ مجراها عن طريق الهيئة المستقلة المعنية بتلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. وأشار أيضاً إلى أن عمل قوات الشرطة يخضع للمعايير التي تضعها لجنة اعتماد إجراءات وكالات إنفاذ القانون.

٢٣- وذكرت بربادوس في تقريرها عدداً من أفضل الممارسات التي تتبعها، بما في ذلك ما يتعلق بمرافق السجن الذي شيد حديثاً وبالخطة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقال الوزير إن من أهم أفضل الممارسات في البلد حرصه على الشراكة الاجتماعية وسجله الجدير بالإشادة في مجال حقوق العمل. وأفاد بأن بربادوس عضو حالياً في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، كما أنها طرف في ٣٦ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية تتعلق بحقوق وامتيازات العمال.

٢٤- وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، أشار رئيس الوفد إلى وجود خطط ترمي إلى تعيين أمين مظالم وإلى العمل من أجل امتثال أمانة المظالم امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس، الأمر الذي قد يتطلب دعماً من جانب المجتمع الدولي. وقال إن الحكومة أعلنت مؤخراً عن خطط لإنشاء وحدة لحقوق الإنسان ضمن وزارة الخارجية والتجارة الخارجية، تتولى، في إطار تعاون وثيق مع وزارة العدل، مسؤولية إعداد التقارير الموجهة إلى هيئات المعاهدات والتشاور مع المجتمع المدني، وتضطلع عموماً بتقديم المشورة السياساتية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. ودعا رئيس الوفد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى مساعدة بربادوس تقنياً ومالياً بما يتيح تحقيق استدامة عمل هذه الهيئة الحكومية. وقال إن حكومته أحاطت علماً بما ورد في التقرير التجميعي الذي أعدته المفوضية من إشارة إلى توصية لجنة القضاء على التمييز العنصري، في عام ٢٠٠٥، وتوصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، اللتين تدعوان إلى إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان. وتقر بربادوس كذلك بأن المجتمع المدني في بربادوس مطالب بمزيد من المشاركة في أنشطة الدفاع عن حقوق الإنسان، وبأن إنشاء وحدة معنية بحقوق الإنسان هو خطوة في هذا الاتجاه.

٢٥- وتعي بربادوس جيداً التزاماتها المتعلقة بإتاحة بيئة اجتماعية واقتصادية مثالية لمواطنيها مع مراعاة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة التي كانت قد انتخبت حديثاً وزارة وضعت الأسرة في صدارة مسؤولياتها. والحكومة مقتنعة من أن ذلك سوف يؤدي إلى توطيد السياسات الرامية إلى تقوية الأسرة وتعزيز حقوق الطفل.

٢٦- ومن بين الخدمات الاجتماعية المتاحة لسكان بربادوس، يظل التعليم قطاعاً بالغ الأهمية ووسيلة تخدم الحراك الاجتماعي. وقد ركزت الحكومات المتعاقبة في بربادوس على هذا القطاع باعتباره قطاعاً رئيسياً. وقد انتهجت جميع الحكومات سياسة تعتبر التعليم كمحفز رئيسي للتغيير الاجتماعي. وتسعى بربادوس فيما يتصل بالتعليم إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المعزَّزة للألفية، حيث نجحت في تعميم التعليم الابتدائي وإتاحة المساواة في الالتحاق بالتعليم الثانوي، وهو تعليم إلزامي حتى سن ١٦ سنة، فضلاً عن ضمان مجانية التعليم العالي. ووضعت الحكومة أيضاً برنامج التكنولوجيا المسخرة للمجتمع الذي تهدف من خلاله إلى تعريف السكان بالتطبيقات الحاسوبية.

٢٧- وقال الوزير إن بربادوس تواجه، مثل باقي المجتمعات، بعض القضايا والتحديات التي أشارت إليها في تقريرها. وأضاف أن بربادوس تنوي بذل ما تستطيع من جهود لمواجهة هذه القضايا وإيجاد حل لها. ويشمل ذلك صياغة تشريع يتناول مسألة التحرش الجنسي في أماكن العمل وتكثيف عمل فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة والعنف الجنساني والعنف في المدارس. وسوف يتحقق ذلك عن طريق وضع برامج لمنع الجريمة وتنفيذ هذه البرامج في المدارس والمجتمعات المحلية.

٢٨- وبربادوس، كدولة نامية جزرية صغيرة، لا تزال تواجه تحديات ناتجة عن أوجه الضعف الاقتصادي والبيئي المرتبطة بطبيعة البلد. ويزداد ضعف بربادوس في سياق مناخ عدم التيقن الذي تشهده الساحة المالية الدولية حالياً. لكن يمكن لبربادوس أن تعتز بإنجازاتها وتفخر بما تتبعه من أفضل الممارسات، رغم ما تواجهه من تحديات وعراقيل. وصرح الوزير بأن بربادوس تفخر بإتاحتها وصول جميع المواطنين مجاناً إلى التعليم حتى مرحلة التعليم العالي، وبمجانية الحصول على الرعاية الصحية المتعلقة بالمستويين الأول والثاني، معتبرة أن كل هذه العوامل ما هي إلا عناصر حاسمة لدعم ثقافة وبيئة تقومان على المعرفة والحقوق الاجتماعية؛ وهي عناصر تشكل أهم استثمار تسخره بربادوس لشعبها ومجتمعها. وقد حصلت بربادوس دائماً على رتبة متقدمة في ترتيب الأمم المتحدة المستند إلى مؤشر التنمية بفضل القيادة المتطلعة والمحنكة لمؤسساتها السياسية الحاكمة وبفضل ما يتحلى به شعبها من عزة نفس وحماسة، وهي تأمل أن تظل في هذا المستوى الرفيع من التنمية الاجتماعية والبشرية لأجيال قادمة.

٢٩- وأشار رئيس الوفد إلى أن الحكومة تعتزم اعتماد تشريع خاص بالنزاهة، وقانوناً متعلقاً بحرية الإعلام، وإصلاح القوانين المتعلقة بالتشهير في غضون ظرف وجيز. وستعمل بربادوس أيضاً على تشكيل مجالس لتمكين الناخبين، الأمر الذي سيقلص الطابع المركزي لسلطة اتخاذ القرار ويعزز رصد النفقات الممولة من موارد عمومية بهدف تشجيع مزيد من الديمقراطية التشاركية.

٣٠- وفي الختام، قال الوزير إن برلمان بربادوس هو ثالث أقدم برلمان في بلدان نصف الكرة الغربي وأن البلد ينعم بنظام يتيح إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبحرية الإعلام وباستقلال السلطة القضائية. وشدد على أن هذه العناصر مجتمعة هي التي أتاحت لبربادوس أن تكفل لسكانها ثقافة حماية حقوق الإنسان وما يتصل بها من ممارسة.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٣١- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب عرض بربادوس، رحب عدد من الوفود بإنجازات بربادوس، خصوصاً فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والتعليم. وأُثني على بربادوس على ما اتسم به عرضها وتقريرها الوطني من نوعية جيدة، وعلى النهج التشاركي والمنفتح الذي اعتمدته في إعداد التقرير. كما أشادت الوفود ببربادوس لإقرارها بالتحديات والقضايا التي لا تزال تحتاج إلى معالجة. وخلال الحوار التفاعلي، أدلى ٣٠ وفداً ببيانات.

٣٢- وأشارت ألمانيا إلى طلب بربادوس الحصول على مساعدة مع أنها غير راغبة في توجيه دعوة زيارة إلى القائمين على الإجراءات الخاصة. وأوصت ألمانيا، في حالة وجود إمكانية لتقديم المساعدة، بأن توجه بربادوس دعوة إلى القائمين على الإجراءات الخاصة. وفيما يتعلق بالمعاقبة البدنية، أشارت ألمانيا إلى صعوبة تحديد خط فاصل بين التصرف التأديبي والإساءة، خصوصاً عندما يكون أثر ذلك على الطفل وخيماً. وأوصت ألمانيا بإلغاء المعاقبة البدنية للأطفال.

٣٣- وأشارت هولندا إلى المستوى الجيد بصفة عامة لحقوق الإنسان في بربادوس. لكنها قالت إن العنف ضد الأطفال يبقى مشكلة جسيمة تستأهل الاهتمام بها على نحو تام. ولاحظت كذلك أن الانطباع عن الشرطة لا يزال يبدو سلبياً رغم وجود إطار تشريعي ومؤسسي لتناول الادعاءات المتعلقة بسوء تصرف الشرطة. وأوصت هولندا بربادوس بأن تعمل على زيادة تعزيز مهنية الشرطة. ولاحظت هولندا أن الإطار القضائي في بربادوس لا يتناول مسألة التحرش الجنسي، وهو من المشاكل القائمة، لا سيما في أماكن العمل. وأوصت الحكومة بالنظر في اتخاذ تدابير تشريعية في هذا الصدد.

٣٤- وقالت المملكة المتحدة إن دستور بربادوس يكفل الحقوق المدنية والسياسية وإن تشريعاتها الوطنية تنص على حماية حقوق الإنسان، مشيرة إلى التقدم الجيد الذي أحرز فيما يتعلق بتنفيذ معظم معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. ورحبت أيضاً بالتزام بربادوس باتخاذ الإصلاحات اللازمة في أقرب أجل ممكن. وأوصت بأن تواصل الحكومة التماس المساعدة التقنية في الحالات التي قد تكون فيها مشاكل القدرات عائقاً أمام إحراز تقدم في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، أوصت أيضاً بأن تدرج الحكومة في تشريعاتها المحلية تعريفاً قانونياً للتمييز العرقي، وأن تعدل هذه التشريعات بما يتيح منح مركز قانوني للاجئين واعتماد مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقالت المملكة المتحدة إنها ترحب أيضاً بإجراء حوار متواصل وبناء بشأن مسألة عقوبة الإعدام، وأوصت بأن يشارك المجتمع المدني عن كثب في متابعة هذه المراجعة.

٣٥- أما تركيا فقد أعربت عن تقديرها لجهود حكومة بربادوس الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، خصوصاً أنشطة التوعية التي ينظمها مكتب الشؤون الجنسانية. وطلبت مزيداً من المعلومات عن المشروع المتعلق ببيانات العنف المترلي، الذي بدأ تنفيذه في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وطلبت تركيا أيضاً مزيداً من المعلومات بشأن محتوى المقترح المتعلق بوضع سياسة شاملة في مجال الاحتياجات الخاصة للأطفال من ذوي الإعاقات. ودعت بربادوس إلى تناول الشواغل التي أثارتها لجنة حقوق الطفل بشأن مسألة المعاقبة البدنية. وشجعت بربادوس على النظر في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام.

٣٦- وهنأت فرنسا الحكومة بالحالة المُرضية عموماً لحقوق الإنسان في بربادوس، وهو أمر تدل عليه مؤشرات مثل استقلالية القضاء والحرية التي تتمتع بها وسائط الإعلام وإجراء الانتخابات بصورة سلسة. واستناداً إلى توصية صادرة عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، سألت فرنسا عما إذا كانت الحكومة قد اعتمدت الخطوات اللازمة لضمان عدم وجود تمييز على أساس نوع الجنس في دستورها وتشريعاتها. وكانت اللجنة قد أعربت أيضاً عن انشغالها إزاء الوضع المنتقص للمرأة في المجتمع والقوالب النمطية التي تقع المرأة ضحية لها. وأثنت فرنسا على الوزير لما قدمه من معلومات عن أنشطة مكتب الشؤون الجنسانية وأوصت بمنح هذه المؤسسة ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتمكينها من الإسهام بصورة فعالة في تعزيز وحماية حقوق المرأة. وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، وهو ظاهرة جديدة نسبياً في بربادوس، سألت فرنسا عما إذا كان للمكتب ما يكفي من وسائل لمكافحة هذه الظاهرة بفعالية. وقالت فرنسا إن التشريعات في بربادوس تجرم العلاقات الجنسية التوافقية بين أشخاص بالغين من نفس الجنس وتحدد جريمتي الاعتداء المخل بالآداب والإخلال الجسيم بالآداب، مع تعريفهما تعريفاً مبهماً. وأوصت فرنسا بأن تعمل بربادوس على جعل هذه القوانين الجنائية منسجمة مع القواعد الدولية المتعلقة بالخصوصية وعدم التمييز. ولاحظت فرنسا أن ظروف الاحتجاز سيئة لأسباب أهمها اكتظاظ السجون، وتحدثت عن حالات إساءة

معاملة أشخاص حدثت في الماضي، وسألت عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت خطوات لضمان تمتع السجناء وموظفي السجون ببيئة آمنة. وأوصت فرنسا بأن توقع بربادوس اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٧- وأشارت الصين من جهتها إلى التقدم الإيجابي الذي أحرز على صعيد تعزيز مؤسسات وتشريعات حقوق الإنسان وتشجيع مشاركة المجتمع المدني وتحديد الأولويات في مجال الوقاية من الإيدز ومكافحة الجريمة والعنف المترلي وحماية التعدد الثقافي وحماية العمل وحقوق المهاجرين والإدارة السليمة. واستفسرت الصين عن التحديات المستجدة التي تواجهها الحكومة في تعزيز حماية الحقوق الاجتماعية وعما إذا كانت تقيم تعاوناً تقنياً مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية. ولاحظت الصين أيضاً خطة الحكومة المتمثلة في إنشاء مجالس على صعيد الدوائر الانتخابية لزيادة المشاركة السياسية.

٣٨- وأشارت البرازيل بقلق إلى الادعاءات المتعلقة بالآثار النفسية والبدنية التي تلحق الأطفال من جراء العنف المترلي. وأشارت أيضاً إلى غياب نظم دعم المرأة على الصعيد الإداري وإلى مشكلة تحصيل نفقة إعالة الأطفال. وأوصت الحكومة بأن تعمل على اتخاذ ما يلزم من تدابير في هذا الصدد. واستحسنت البرازيل التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بمنشآت السجون ورعاية الأطفال وبرنامج تسخير التكنولوجيا للمجتمع. وطلبت البرازيل مزيداً من المعلومات بشأن عمل الهيئة المعنية بتلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. واقترحت إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وإعلان وقف تطبيق عقوبة الإعدام. وسألت البرازيل عن التدابير العملية التي يجري اتخاذها لضمان تقديم تقارير وردود بشأن بلاغات الادعاءات التي ترد في سياق التعاون مع آليات حقوق الإنسان.

٣٩- وهنأت الجزائر بربادوس على تحقيقها الأهداف الإنمائية المعززة للألفية في مجال الاقتصاد والثقافة والحقوق الاجتماعية، وعلى إتاحتها التعليم الإلزامي لجميع الأطفال إلى سن ١٦ سنة. وأيدت الجزائر توصية لجنة القضاء على التمييز العنصري الصادرة في عام ٢٠٠٥، وأوصت بأن تتخذ بربادوس التدابير اللازمة لتطوير تشريعاتها الداخلية لتضمن لكل شخص التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولاحظت الجزائر أن بربادوس طرف في معظم اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، باستثناء اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأوصت الجزائر حكومة بربادوس بالنظر في إمكانية الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين. ووردت في الفقرة ٣٦ من التقرير الوطني لبربادوس والفقرة ٣ من وثيقة تجميع المعلومات التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان إشارة إلى أن أحكام صكوك حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها بربادوس لا تدرج دائماً في القانون المحلي، الأمر الذي يؤثر على الاعتراف بحقوق الإنسان التي تنص عليها هذه الصكوك. لذا، أوصت الجزائر بأن تتخذ الحكومة وتعزز ما يلزم من تدابير تشريعية بهدف تضمين تشريعاتها المحلية أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها بربادوس. وأوصت الجزائر بأن تقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتشاور مع حكومة بربادوس، مساعدة تقنية في هذا المجال.

٤٠- ولاحظت باكستان التزام بربادوس بغاية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحق الأفراد في اللجوء إلى القضاء للانتصاف، وهو أمر مكرس في دستورها ويشمل أيضاً محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة المعنية

بحقوق الإنسان ومحكمة العدل الكاريبية. ورحبت باكستان أيضاً بإنشاء هيئة مدنية مستقلة معنية بتلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة. ولاحظت باكستان إقرار الحكومة الصريح بالحاجة إلى تحديث عدد من التشريعات لتضمينها القواعد الدولية الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان ولمعالجة القضايا التي ذكرت في سياق الأولويات الوطنية الرئيسية، والتي تشمل معظم توصيات هيئات المعاهدات. وأوصت باكستان بأن تعمل بربادوس على إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان وبأن تقدم تقاريرها المتأخرة إلى هيئات المعاهدات المعنية.

٤١- وأشادت الهند ببربادوس لجعلها من الرعاية الصحية حقاً أساسياً وإتاحتها طائفة من خدمات الرعاية الصحية الأسرية. وأثنت على بربادوس لنجاحها في بلوغ نسبة تعليم مرتفعة في صفوف النساء والتزامها بإتاحة التعليم المجاني. ولاحظت الهند كذلك إنشاء هيئة استشارية لشؤون الحكم واعتماد برنامج لتمكين المجتمع.

٤٢- ولاحظت كندا المشاكل التي تواجهها بربادوس كبلد نام فيما يتصل بالصعوبات المالية والمادية، وهي صعوبات تزداد تفاقماً في ظل المناخ الدولي الصعب والتحديات التي تواجهها السلطات في هذا السياق. وأشارت إلى الإطار القانوني المؤسسي الواسع الذي وُضع من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمنظومة الكاملة من الخطط والسياسات الوطنية التي اعتمدت من أجل الممارسة التامة لهذه الحقوق، والتي تتجلى في الخدمات الجديدة المتاحة في إطار نظام السجون، من قبيل خدمات الرعاية الطبية التي تشمل أيضاً طب الأسنان والطب النفسي والرعاية النفسانية، وفي إمكانيات الارتقاء الأكاديمي وبرامج العمل المتاحة للسجناء. وأقرت كوبا أيضاً بالجهود التي تبذلها بربادوس من أجل تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصاً عملها على ضمان تعميم الوصول إلى التعليم. وشجعت كوبا الحكومة على مواصلة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب والقضاء على التمييز ضد المرأة. وأوصت بأن تواصل بربادوس تحديث تشريعاتها الوطنية وفقاً للالتزامات الدولية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف استغلال التقدم الذي أحرز بالفعل أفضل استغلال.

٤٣- أما أستراليا، فمع أنها رحبت بكون بربادوس لم تطبق عقوبة الإعدام طيلة ٢٤ سنة، فقد لاحظت أن القوانين تجعل الحكم بهذه العقوبة إلزاميا في بعض الظروف واستفسرت عما إذا كانت الدولة تعتزم إلغاء عقوبة الإعدام بصورة مطلقة. ورحبت أستراليا أيضاً بالإجراءات التي اتخذها مكتب الشؤون الجنسانية من أجل مكافحة العنف ضد المرأة وطلبت معلومات عما أحرزته الحكومة من تقدم في هذه المسألة. ولاحظت أن الممارسات الجنسية التوافقية بين شخصين بالغين من نفس الجنس أمر محظور، واستفسرت عن الإجراءات التي تخطط لها الحكومة من أجل ضمان حقوق الإنسان للمواطنين من المثليين والمثليات.

٤٤- وأقرت السويد بأن حالة حقوق الإنسان في بربادوس مرضية. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، أوصت السويد بأن تحافظ الحكومة على الوقف الاختياري لهذه العقوبة بحكم الواقع، وأن تواصل مشاوراتها بشأن تعديل إلزامية حكم الإعدام في حالات جرائم القتل والخيانة، وأن تتخذ الخطوات المناسبة من أجل بلوغ الإلغاء الدائم لعقوبة الإعدام. وفيما يتعلق بالتمييز الممارس ضد المثليات والمثليين وثنائيي الميل الجنسي ومغايري الجنس، رحبت السويد بالتوضيح الذي جاء على لسان الوزير بشأن المادة ١١ المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الأساسية. وأوصت السويد بأن تنظر الحكومة في اعتماد تشريع محدد وتدابير سياساتية إضافية بهدف تعزيز التسامح وعدم ممارسة التمييز ضد المثليات والمثليين وثنائيي الميل الجنسي ومغايري الجنس.

٤٥- ولاحظت جامايكا التزام الدولة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث إن بربادوس طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها بشأن حقوق الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين، وهنأت بربادوس على بلوغ الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في ضمان تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة في الحصول على التعليم الثانوي وإتاحة التعليم العالي مجاناً. وحثت المجتمع الدولي على دعم طلب بربادوس الحصول على المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات، وبخاصة لإعداد تقارير حقوق الإنسان ووضع برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٤٦- وتناول الكلمة ممثل بربادوس موجهاً الشكر إلى المشاركين على تعليقاتهم المتميزة، ثم أجاب على بعض المسائل التي أثيرت في المناقشة.

٤٧- وأشار الوزير إلى تصريحاته السابقة، مبيّناً العراقيل التي يواجهها البلد للوفاء بمتطلبات الإبلاغ التي تقع عليه بالنظر إلى موارده المحدودة. وأشار إلى أن إنشاء وحدة لحقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية قد يسمح بتعزيز التقيد بمواعيد تقديم التقارير. كما شدد الوزير على أن الدعم المقدم من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة البحر الكاريبي وحضورها في هذه المنطقة أمر حاسم للغاية كأداة لبناء دعم المجتمع المدني لمأسسة حماية حقوق الإنسان والإقرار بالترابط بين حقوق الإنسان والتنمية.

٤٨- وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، أشار رئيس الوفد إلى أن شعب بربادوس لم يخول الحكومة ولاية محددة لإلغاء عقوبة الإعدام؛ وفي الواقع، فإن كل استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية التي أجريت في البلد تدل على أن الرأي العام يميل بقوة لصالح الحفاظ على هذه العقوبة. ولذلك كان على الحكومة الدخول في حوار وطني شامل من أجل بلوغ توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وقُدّمت عروض بشأن إلزامية تطبيق عقوبة الإعدام في حالات القتل أو الخيانة. وقد وضعت الحكومة الجديدة هذه العروض في الاعتبار، كما ستتناول هذا الموضوع داخلياً، عن طريق وزارة العدل، وستتوجه إلى الجمهور والمجتمع المدني لسبر ردودهما فيما يتعلق بهذه المسألة.

٤٩- وقد أثارت مسألة العقاب البدني نقاشاً وطنياً. ودافع وزير التعليم علناً عن إلغاء العقوبة البدنية في المدارس. وليس هذا هو الموقف الرسمي للحكومة، لكنها قد تتحرك في هذا الاتجاه في المستقبل.

٥٠- وقد استثمرت الحكومة كثيراً من الموارد لمعالجة مسألة الأطفال المعتدى عليهم، وطلبت إلى الوكالات الاجتماعية عدم قصر تدخلها على حالات الاعتداء فحسب بل العمل أيضاً كأداة وقائية. وقد خُوّل مجلس رعاية الطفل صلاحية انتشال الأطفال من بيئة يتعرضون فيها للإساءة النفسية أو الجنسية أو البدنية وتقديم المشورة للآباء. وترى الحكومة أن العنف ضد الأطفال ليس مجرد قضية جنائية بل يتعدى ذلك إلى كونه قضية ثقافية، الأمر الذي يتطلب التحقيق في الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الآباء.

٥١- ويكفل دستور بربادوس للمثليين والمثليات الحماية من التمييز. وتنظر الحكومة في وضع مجموعة من القوانين المتعلقة بالتمييز، استناداً إلى تقرير كامل ينتظر صدوره. وبالنظر إلى أن وزارة العدل تواجه ضغوطاً هائلة بسبب القيود المتعلقة بالموارد وتراكم التشريعات التي لم تصدر بعد، فإن الحكومة تحتاج إلى مساعدة تقنية في مجال صياغة التشريعات.

٥٢- وقد أدت إتاحة الوصول إلى التعليم العالي مجاناً إلى مضاعفة عدد الطالبات الجامعيات (تعادل نسبة الطالبات ضعف نسبة الطلاب). ويوجد اليوم في بربادوس إناث يشغلن منصب وكيل دائم في مختلف دوائر النظام الحكومي، ومنهن رئيسة الخدمات العامة، ورئيسة المصرف المركزي، والمحاسب العام، ولا تزال الحكومة ملتزمة بزيادة مشاركة وتمثيل النساء على الصعيد السياسي.

٥٣- وعند استئناف الحوار التفاعلي، أوصت الجمهورية التشيكية باتخاذ مزيد من التدابير لضمان إدراج التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية، وبانضمام بربادوس إلى اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وإنشائها آلية وطنية وقائية فعالة عملاً بالبروتوكول الاختياري. وأوصت كذلك برفع التجريم عن العلاقات الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التسامح في هذا الصدد، الأمر الذي من شأنه تشجيع تنفيذ المزيد من البرامج التثقيفية الفعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٥٤- وأشارت الأرجنتين إلى أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ورصده قد حظيت بالأولوية على الصعيد الوطني، وأن الاتجار بالأشخاص يمثل تحدياً تواجهه بربادوس. وأشارت إلى أن التشريعات المحلية لا تتضمن تعريفاً للتعذيب منسجماً مع المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع أن الدستور يحظره، واقترحت أن تتخذ بربادوس تدابير في هذا الصدد وبأن تنظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب. ولاحظت الأرجنتين أن عقوبة الإعدام لا تطبق منذ ٢٤ عاماً إلا أنها لا تزال قائمة، واقترحت بالتالي أن تنظر بربادوس في إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

٥٥- وأشارت اليابان إلى التزام الحكومة بتحسين حالة حقوق الإنسان، وحثتها على التعجيل بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. وطلبت اليابان المزيد من التوضيح لما تقوم به بربادوس على الصعيد القانوني والمجتمعي للقضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك كيفية إتاحة المحكمة العليا لكل فرد التماس الانتصاف من مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. وأشارت اليابان إلى النسبة الكبيرة من الأطفال الذين يقعون ضحايا للاعتداء البدني والإساءة النفسية والعاطفية ويتعرضون للعقاب البدني. ولاحظت أن القوانين لا تنص على منح مركز اللاجئ ولا تتضمن أحكاماً تقنن مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين. وأشارت اليابان أيضاً إلى عدم وجود خطة وطنية متكاملة للتصدي للتمييز ضد المرأة وللتمييز على أساس نوع الجنس، وتساءلت عن التدابير المتخذة لتحسين حالة حقوق الإنسان. وأشارت فيما يتعلق بموضوع الاتجار بالبشر إلى الجهود المبذولة لمعالجة هذه القضية، وطلبت معلومات عن التدابير الإضافية التي ستتخذ في المستقبل لتحسين الوضع.

٥٦- وأعربت ايطاليا عن ارتياحها للوقف الاختياري بحكم الواقع لتطبيق عقوبة الإعدام، وأوصت بأن تنظر بربادوس في سن وقف بحكم القانون لعقوبة الإعدام، بهدف إلغاء هذه عقوبة من التشريعات الوطنية. وأوصت أيضاً بمعالجة مسألة التمييز ضد المرأة بصورة مناسبة، تشمل فيما تشمله توعية المجتمع المدني. وأوصت إيطاليا باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لمكافحة العنف المترلي والإساءة البدنية للأطفال والمشاركة في تبادل المعلومات مع البلدان التي تقوم بتطوير أفضل الممارسات في هذه المجالات.

٥٧- وأشادت شيلي بالديمقراطية النشطة في بربادوس وبنموها الاقتصادي المستدام ونموذجها في التشاور الاجتماعي وانجازاتها في مجال التعليم. ولاحظت أيضاً المعلومات التي قدمتها بربادوس بشأن الحملة التي شنتها من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة وشجعت الحكومة على مواصلة العمل في هذا المجال مع وضع خطة وطنية واعتماد ما يلزم من إصلاحات تشريعية. وأوصت شيلي بربادوس بالترويج لإلغاء عقوبة الإعدام وبالانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع العمل في الوقت ذاته على تعديل تشريعاتها فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، وإلغاء التطبيق الإلزامي لهذه العقوبة، وضمان أن تكون التشريعات متوافقة مع المادة ٦ من العهد الدولي. وأوصت شيلي أيضاً بإلغاء جميع أشكال العقوبة البدنية من تشريعاتها وبرفع التجريم عن العلاقة الجنسية بين البالغين من نفس الجنس.

٥٨- وأشارت كندا إلى التزام بربادوس بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها وإلى التشريعات الهامة التي اعتمدتها في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بحقوق المرأة، بما فيها قانون إصلاح نظام الإقامة، والقانون المتعلق بالعنف المترلي، والقانون المتعلق بتغيير الاسم، كما أشارت إلى منح بربادوس المرأة حقوق الميراث في إطار الزواج العرفي. وأوصت بأن تتخذ بربادوس خطوات لسن تشريعات تكرس بصورة محددة الحق في عدم التعرض للتمييز على أساس نوع الجنس وفقاً للمادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أوصت بأن تركز الحكومة على بذل مزيد من الجهود لمكافحة العنف ضد المرأة، وإتاحة المزيد من التدريب للسلطات في هذا الصدد. وأوصت كندا أيضاً بأن ترفع بربادوس التجريم عن العلاقات الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس. وأشارت إلى أن عقوبة الإعدام لم تطبق منذ أكثر من عقدين من الزمن، لكن الحكم بها لا يزال إلزامياً في أنواع معينة من الجرائم، وأوصت بأن تعدل بربادوس قوانينها لإلغاء إلزامية أحكام عقوبة الإعدام والاعتراف رسمياً بوقفها. وأعربت كندا عن قلقها إزاء انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، لا سيما داخل السجون، وأوصت بأن تجيز بربادوس توزيع الواقي الذكري في سجوفا لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في هذه المؤسسات. كما لاحظت كندا دور الحكومة في التحسن المطرد الذي شهده مستوى معيشة شعب بربادوس وفي تنظيم الانتخابات الحرة وتعميم التعليم وتنويع الاقتصاد.

٥٩- ورحبت المكسيك بإنشاء الهيئة الاستشارية لشؤون الحكم، التي تسهل التزام الحكومة بالقضاء على الفساد في القطاعين الخاص والعام على حد سواء. وسألت عما إذا كان قد اتضح في سياق عملية استعراض الدستور أن نوع الجنس يشكل أحد أسباب التمييز، وعما إذا كان هناك تعريف للتمييز العنصري. وأوصت المكسيك بربادوس بإيلاء الاهتمام لجميع الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في سياق عملية تنقيح الدستور. ورحبت بالجهود الرامية إلى إعلان وقف عملي لتنفيذ عقوبة الإعدام، وأوصت بإلغاء هذه العقوبة بحكم القانون، وبأن تنظر بربادوس في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوصت المكسيك أيضاً بأن تصدق الدولة على اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، وبأن توجه دعوة مفتوحة ودائمة إلى القائمين على آليات حقوق الإنسان الدولية.

٦٠- ولاحظت جمهورية كوريا بارتياح أن بربادوس اعتمدت قانون إصلاح نظام العقوبات، الذي يعزز التركيز على إعادة التأهيل، وقانون الإثبات المتضمن أحكاماً تتعلق بتسجيل مقابلات الشرطة بوسائل سمعية وبصرية. ورحبت بتنفيذ الشرطة "المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين

المكلفين بإنفاذ القانون". وعلقت جمهورية كوريا أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها بربادوس لاعتماد سياسة إتاحة التعليم المجاني لجميع الأطفال وضمان المساواة في الحصول على التعليم الثانوي حتى سن ١٦ عاماً. وأوصت بأن تعزز الحكومة تعاونها مع آليات حقوق الإنسان من أجل التغلب على التحديات التي ترد بصورة صريحة في التقرير الوطني.

٦١- ولاحظت سلوفينيا المستوى الجيد لحقوق الإنسان في بربادوس، وما يشهده البلد من تكريس لسيادة القانون واستقلال القضاء وشفافية في سير الأمور في المجتمع. وأوصت برفع التجريم عن العلاقات الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس، وباتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية المثليين من المضايقات والتمييز والعنف، وباتخاذ تدابير لإلغاء العقوبة البدنية كعقوبة مشروعة بموجب قانون البلد والنهي عنها في المدارس بقصد التمكن من إلغائها في نهاية المطاف بصورة مطلقة. كما أوصت ببذل جهود لتوعية الجمهور وتغيير مواقف الناس من العقوبة البدنية.

٦٢- وأثنت ماليزيا على جهود حكومة بربادوس في مجال التعليم، وحثتها على ضمان حصول جميع الطلبة على تعليم جيد. وأوصت بأن تواصل بربادوس هذه الجهود الإيجابية، وتقتسم خبرتها في هذا المجال مع البلدان الأخرى. وأشارت إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة للحفاظ على طرح مسألة العنف المترلي في المجال العام. ومن أجل استكمال الإجراءات، أوصت بضرورة مواصلة تكثيف الجهود للمواءمة بين طرق جمع البيانات التي تتبعها الوكالات المعنية بمكافحة العنف المترلي. وأشارت ماليزيا إلى إنشاء مجموعة واسعة من الخدمات والبرامج المصممة من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة في جميع الجوانب. وأوصت بأن تنظر بربادوس في صياغة خطة عمل وطنية متكاملة، حسبما أوصت به لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. ودعت ماليزيا المجتمع الدولي إلى الاستجابة لطلب حكومة بربادوس الحصول على مساعدة فيما يتعلق ببناء القدرات والمسائل التقنية.

٦٣- وأشادت لاتفيا بالسجل الجيد عموماً لبربادوس في مجال حقوق الإنسان وبإنجازاتها الكبيرة في مجالات التعليم وحرية الإعلام. وأشادت كذلك بما تضمنه البيان الاستهلالي لوفد بربادوس من رد إيجابي إجمالي فيما يتصل بمسألة توجيه دعوات دائمة إلى القائمين على الإجراءات الخاصة. وأعربت لاتفيا عن اعتقادها أن إيواء المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة لا يضع عبئاً كبيراً على البلدان، حتى وإن كانت صغيرة، كما يتبين من عدد الدول الصغيرة التي وجهت دعوات دائمة، معتبرة أن المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة يضعون في اعتبارهم عند التحضير لزيارة البلدان الصغيرة مسألة شح الموارد فيها. لذا أوصت لاتفيا بأن تنظر بربادوس في توجيه دعوة دائمة تشمل جميع الإجراءات الخاصة للمجلس.

٦٤- أما موريشيوس فقد أشارت إلى سمعة بربادوس كدولة جزرية صغيرة نامية تكلل مسارها بالنجاح، وإلى احترامها الراسخ للقيم الديمقراطية، وإلى أنها طرف في أهم الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وإلى أنها كانت في طليعة العاملين على حشد الاهتمام بضعف الجزر الصغيرة حيال تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وأشارت أيضاً إلى نضج ديمقراطيتها والتزامها بضمان تعميم التعليم وإتاحة مستوى معيشي لائق للجميع، وذكرت بما أنجزته الحكومة في هذه المجالات. واستفسرت موريشيوس عن الطريقة التي تعتزم بربادوس اتباعها لتنفيذ سياسة شاملة في مجال الاحتياجات الخاصة. كما طلبت معلومات إضافية عن مشروع استخدام نموذج خاص بنظام جمع البيانات المتعلقة بالعنف المترلي. ودعت موريشيوس الشركاء في التنمية إلى استكشاف سبل ووسائل لتعزيز قدرة بربادوس

على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالإنسان وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الشعبي من خلال جملة أمور منها وضع برامج للتثقيف بحقوق الإنسان.

٦٥- وأقرت ترينيداد وتوباغو بالنهج البناء الذي اعتمدته بربادوس في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن هذا يبشر باستمرار ارتقاء حقوق الإنسان في بربادوس، حيث إن الصيغة المتبعة سوف تولد لدى المجتمع روحاً تقوم على المبادرة والتمكين وتخدم صياغة سياسات وطنية في هذا المجال. وأشادت ترينيداد وتوباغو بما لبربادوس من تقاليد ديمقراطية قوية.

٦٦- وأشادت بوتسوانا بتصديق بربادوس على أهم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية. ولاحظت أن بربادوس قد نفذت العديد من الإصلاحات الوطنية التشريعية التي كان لها وقع إيجابي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكانها، وخاصة إنشاء لجنة التجارة العادلة في عام ٢٠٠١، والهيئة المعنية بتلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة في عام ٢٠٠٤، إلى جانب برامج وطنية أخرى في مجالي التعليم ومكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ولاحظت بوتسوانا التحديات التي أشار إليها التقرير الوطني لبربادوس، وأوصت بأن يقدم المجتمع الدولي إلى الحكومة، عن طريق المفوضية السامية حقوق الإنسان بصفة خاصة، ما يلزم من مساعدة تقنية لبناء القدرات في مجال التدريب المتعلق بحقوق الإنسان وغيره من المجالات لتعزيز جهود البلد الرامية إلى الوفاء بالتزاماته المحلية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

٦٧- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن بربادوس تواجه تحديات متعددة الأوجه، من بينها العدد الكبير من المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والكوارث الطبيعية. ولاحظت الإنجازات التدريجية في العديد من مجالات التنمية، مثل الحد من الفقر وإتاحة التعليم الأساسي وتمكين المرأة. وطلبت إلى بربادوس الإدلاء بمعلومات وتفاصيل عن تجربتها فيما يتعلق بمحو الأمية في صفوف الإناث وعما أحرزته على صعيد مكافحة الوفيات النفاسية. كما طلبت توضيحات بشأن الكيفية التي سوف تتيح بها مبادرةُ تمكين المجتمعات المحلية معالجةَ قصور نظام الحكم المحلي. وأوصت بقوة بأن تواصل بربادوس ممارسة حقها في السيادة الكاملة في المسائل المتعلقة بالتوجه الجنسي وفقاً لما يفرضه نسيجها الثقافي ونظامها القانوني من متطلبات.

٦٨- وأشارت جزر البهاما إلى سجل الدولة في مجال حقوق الإنسان، وإلى أنها قد اتخذت عدة خطوات لضمان الممارسة الفعلية لحقوق الأفراد وحمايتهم. وأشارت أيضاً إلى إنشاء هيئة لتلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة ووكالة مستقلة، الأمر الذي يتيح آلية هامة لضمان النزاهة ومساءلة أفراد إنفاذ القانون. كما لاحظت بارتياح ما أنجزته الحكومة في مجالات التعليم والتكنولوجيا المسخرة لخدمة المجتمع والتدريب والصحة. وأشارت إلى التحديات الرئيسية والأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة.

٦٩- وفي الختام، أكد ممثل بربادوس مجدداً التزام بلده بترسيخ قاعدة قوية لحقوق الإنسان واتباع نهج في التنمية يقوم على الحقوق.

٧٠- وقال الوزير إنه لا يتفق مع القول بوجود انطباع سلبي واسع الانتشار عن قوات الشرطة الملكية لبربادوس. وقال إن أغلبية سكان بربادوس يكنون كل التقدير لقوات الأمن، وبخاصة قوات الشرطة. وأضاف أن

الحكومة ستواصل عملها لضمان حفاظ الشرطة على أعلى المعايير الممكنة وطنياً وعالمياً. ولعل دعوة قاض سابق في المحكمة العليا لشغل منصب رئيس هيئة تلقي الشكاوى المقدمة ضد الشرطة دليل على مستوى جدّية الحكومة في ذلك.

٧١- وأشار الوزير إلى أن البروتوكول الخاص ببيانات العنف المترلي مشروع رائد في بربادوس. فالحكومة تحاول بذلك ضمان مشاركة جميع الهيئات الاجتماعية التي تتناول هذه المسألة في الإبلاغ عن الحالات المعروضة عليها سواء تعلق الأمر بالشرطة أو الدوائر الاجتماعية أو المستشفيات أو مكاتب المحاماة. وحاولت الحكومة ضمان حفاظ جميع الوكالات التي تتعامل مع مسألة العنف المترلي على معايير الدقة في تسجيل الحالات حتى يتسنى التحقيق فيها تحقيقاً كاملاً.

٧٢- وأشار الوزير أيضاً إلى المشاكل المرتبطة بالهجرة والاتجار بالبشر، وهي ظاهرة جديدة نسبياً في بربادوس. وأضاف أن مكتب الشؤون الجنسانية ومكتب السياسات الاجتماعية قد خُولا سلطة مراقبة الاتجار بالبشر والإبلاغ عن أي ارتفاع في وتيرته إلى السلطات، لا سيما فيما يتعلق بالبغاء. وأنشأت الحكومة الجديدة لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء تعنى بشؤون الهجرة، وهي تأمل أن تتمكن بحلول الربع الأول من عام ٢٠٠٩ من وضع سياسية منقحة بالكامل وشاملة في مجال الهجرة.

٧٣- وأشار رئيس الوفد إلى أنه بالرغم من عدم وجود تشريع محدد بشأن التمييز العنصري في بربادوس، فإن الدستور يكفل مكافحة التمييز. ونفى صحة القول بوجود نقص في الاعتراف بمثل هذه الحقوق أو في معرفتها أو انعدام الثقة في المحاكم. ووجه الانتباه إلى أن الغياب النسبي لقضايا في هذا الصدد، وإن كانت قد عرضت قضية واحدة أو قضيتان من هذا القبيل على المحاكم، من شأنه أن يوحي بأن المسألة لم تصل إلى الحد الذي يتطلب تناولها في المحاكم.

٧٤- وموضوع العلاقة الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس مسألة خلافية قد يكون خداعاً من جانب الحكومة معالجتها باستخفاف. وهي قضية لا تقتصر فقط على الاعتبارات القانونية، بل تشمل أيضاً اعتبارات اجتماعية وثقافية وتاريخية. فبربادوس بلد مجتمعه متدين إلى أبعد الحدود وهو يضم مجموعة ضغط هائلة موالية للكنيسة، بما في ذلك النشطاء الإنجيليون، الذين لهم وجهات نظرهم في هذا الأمر. وعلى الحكومة بالتالي أن تراعي جميع عناصر المسألة، وجميع الاقتراحات والعروض، لكنها ليست في هذه المرحلة في وضع يمكنها من التدخل لإلغاء هذه القوانين، كما أنها ليست بعد في وضع يسمح لها بأن تجيز استخدام الواقيات الذكرية في السجن. وهاتان المسألتان مترابطتان ويجب معالجتهما معاً من منظور جامع. وقد يكون من الضروري رفع التجريم عن الممارسة الجنسية بين أشخاص من نفس الجنس قبل التمكن من اتخاذ أي قرار بشأن مسألة السماح بالواقيات الذكرية في السجن. وقد تلقت الحكومة تقريراً من اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي تنظر في جميع هذه القضايا، وعرضت على البرلمان سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وتأمل الحكومة معالجة جميع هذه القضايا في الوقت المناسب على نحو يرضي جميع الأطراف المعنية.

٧٥- وفيما يتعلق بتوجيه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة، ينبغي الإقرار بأن ذلك يفرض أعباء على البلدان الصغيرة. وقد وردت بالفعل، على أساس مخصص، طلبات لبحث حالة حقوق الإنسان في بربادوس، مثل مسألة

الأوضاع في السجون. وقُدمت توصيات أخذت بعين الاعتبار؛ وخلال عملية بناء مرافق سجون جديدة، سعت بربادوس بالفعل إلى تنفيذ هذه التوصيات. وسوف تواصل بربادوس الاستفادة من هذه الأداة على أساس مخصص، لكنها تحتفظ لنفسها بالحق في هذه المرحلة في عدم توجيه دعوة دائمة.

٧٦- وأخيراً، أشار ممثل بربادوس إلى مجالس الناخبين باعتبارها برنامجاً رائداً للحكومة الجديدة في مجال الديمقراطية القائمة على المشاركة. وتعتزم الحكومة إنشاء ٣٠ مجلساً انتخابياً لإتاحة نظام جديد للحكم على مستوى المجتمع المحلي، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني وزيادة الموارد المتاحة، مع تقليص الطابع المركزي في التنفيذ. وشكر ممثل بربادوس بصفة خاصة حكومة الصين لما قدمته من مساعدة في هذه العملية.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

٧٧- في أثناء المناقشة، قُدّمت إلى بربادوس توصيات تتمثل فيما يلي:

١- توقيع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتصديق عليهما، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا)؛ والانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، إضافة إلى إنشاء آليات وقائية وطنية فعالة، وفقاً للبروتوكول (الجمهورية التشيكية)؛ والنظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها (المكسيك)؛ والنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المكسيك)؛ والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)؛ والنظر في إمكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف إلغاء عقوبة الإعدام (الأرجنتين)؛ والنظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (الجزائر)؛ والنظر في إمكانية التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، حيث إن هذا الصك الدولي أداة أساسية في العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من الحرية (الأرجنتين)؛

٢- مراعاة جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان عند تعديل الدستور (المكسيك)؛ واتخاذ وتعزيز التدابير التشريعية اللازمة لتضمين القانون الداخلي أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها بربادوس (الجزائر)؛ واعتماد مزيد من التدابير لتضمين التشريعات الوطنية لبربادوس التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان (الجمهورية التشيكية)؛ وتدعيم عملية تحديث التشريعات الوطنية وفقاً للالتزامات الدولية لبربادوس (كوبا)؛

٣- إشراك المجتمع المدني على نحو وثيق في متابعة هذا الاستعراض (المملكة المتحدة)؛

٤- تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان للتغلب على التحديات التي ذكرت صراحة في التقرير الوطني (جمهورية كوريا والبرازيل)؛ وتوجيه دعوة مفتوحة ودائمة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان

(المكسيك)؛ والنظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس (لاتفيا)؛ وتقديم ما تأخر تقديمه من تقارير إلى هيئات المعاهدات المعنية (باكستان)؛

٥- العمل على إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان (باكستان)؛ وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس (البرازيل)؛ وتزويد مكتب الشؤون الجنسانية بالموارد البشرية والمالية الكافية لتمكينه من المساهمة بفعالية في تعزيز وحماية حقوق المرأة (فرنسا)؛

٦- التصدي على النحو المطلوب للتمييز ضد المرأة، عن طريق أساليب منها توعية المجتمع المدني (إيطاليا)؛ واتخاذ خطوات لسن تشريعات تكرس على نحو محدد الحق في عدم التمييز على أساس نوع الجنس، وفقاً للمادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (كندا)؛ والنظر في وضع خطة عمل وطنية متكاملة، عملاً بتوصية لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التي دعت فيها بمعالجة مسألة التمييز ضد المرأة من جميع جوانبها (ماليزيا)؛

٧- تضمين التشريعات الوطنية تعريفاً قانونياً للتمييز العنصري (المملكة المتحدة)؛

٨- النظر في إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام (تركيا)؛ والترويج لإلغاء عقوبة الإعدام (شيلي)؛ وإلغاء عقوبة الإعدام بحكم القانون (المكسيك)؛ وتعديل القوانين لإلغاء الأحكام المتعلقة بإلزامية عقوبة الإعدام والاعتراف رسمياً بوقف تطبيقها (كندا)؛ ووقف عقوبة الإعدام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٩/٦٢ (البرازيل)؛ والنظر في وقف تطبيق عقوبة الإعدام بحكم القانون بقصد إلغائها من التشريعات الوطنية (إيطاليا)؛ والإبقاء على وقف عقوبة الإعدام بحكم الواقع، ومواصلة المشاورات الرامية إلى تعديل إلزامية الحكم بعقوبة الإعدام في جرائم القتل والخيانة، واتخاذ الخطوات المناسبة للوصول إلى إلغاء دائم لعقوبة الإعدام (السويد)؛ وتعديل التشريعات المتعلقة بعقوبة الإعدام، وإلغاء إلزامية تطبيقها، وضمان انسجام التشريعات مع المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)؛

٩- اتخاذ تدابير لتضمين التشريعات المحلية تعريفا للتعذيب وفقاً لأحكام المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأرجنتين)؛

١٠- مواصلة تعزيز السلوك المهني لقوات الشرطة (هولندا)؛

١١- زيادة تكثيف الجهود لتحقيق الانسجام في طريقة جمع البيانات من جانب الوكالات المعنية بمكافحة العنف المترلي (ماليزيا)؛

١٢- زيادة تركيز الجهود لمكافحة العنف ضد المرأة، وزيادة فرص التدريب المتاحة للسلطات في هذا الصدد (كندا)؛ ومواصلة الجهود لوضع حد للعنف ضد المرأة، مع وضع خطة وطنية في هذا الصدد واتخاذ ما يلزم من إصلاحات تشريعية (شيلي)؛

١٣- اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة لمكافحة العنف المترلي والإساءة البدنية للأطفال، والمشاركة في تقاسم المعلومات مع البلدان التي تقوم بتطوير أفضل الممارسات في هذه المجالات (إيطاليا)؛ والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالتأثير النفسي والبدني للعنف المترلي على الأطفال (البرازيل)؛

١٤- إلغاء جميع أشكال العقوبة البدنية من التشريعات الوطنية (شيلي)؛ وإلغاء المعاقبة البدنية للأطفال (ألمانيا)؛ ومعالجة الشواغل التي أثارتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل بشأن العقوبة البدنية (تركيا)؛ واتخاذ تدابير لإلغاء اعتبار العقوبة البدنية عقوبة مشروعة قانوناً والنهي عن استخدامها في المدارس بغرض إزالتها نهائياً في آخر المطاف؛ واتخاذ مبادرات لتوعية الجمهور وتغيير المواقف حيال المعاقبة البدنية (سلوفينيا)؛

١٥- النظر في اتخاذ تدابير تشريعية لمكافحة التحرش الجنسي (هولندا)؛

١٦- اتخاذ التدابير المناسبة لتطوير التشريعات المحلية الداخلية لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع (الجزائر)؛ والترويج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب بربادوس وتعزيزها، بهدف استغلال ما أحرز من تقدم فعلي في هذا الصدد (كوبا)؛

١٧- العمل على جعل القوانين الجنائية المتعلقة بتجريم العلاقات الجنسية التوافقية بين الأشخاص من نفس الجنس في بربادوس وبجريمتي الاعتداء المخل بالآداب والإخلال الجسيم بالآداب، المعرفتين على نحو مبهم، متوافقة مع المعايير الدولية المتعلقة باحترام الخصوصية وعدم التمييز (فرنسا)؛ ورفع التجريم عن الممارسة الجنسية التوافقية بين البالغين من نفس الجنس (كندا وسلوفينيا والجمهورية التشيكية وشيلي)؛ واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التسامح في هذا الصدد، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من برامج التوعية الفعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (الجمهورية التشيكية)؛ واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المثليين من المضايقات والتمييز والعنف (سلوفينيا)؛ والنظر في اعتماد تشريعات محددة وتدابير سياساتية إضافية لتعزيز التسامح وعدم التمييز فيما يتعلق بالمثليات والمثليين وثنائيي الميل الجنسي ومغايري الجنس (السويد)؛

١٨- إتاحة توزيع الواقيات الذكرية داخل السجون لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في هذه المؤسسات (كندا)؛

١٩- تنقيح التشريعات المحلية لتضمينها أحكاماً لمنح مركز اللاجئ واعتماد مبدأ عدم الإعادة القسرية (المملكة المتحدة)؛

٢٠- مواصلة الجهود الإيجابية المبذولة في مجال التعليم وتقاسم الخبرة في هذا المجال مع دول أخرى (ماليزيا)؛

٢١- مواصلة التماس المساعدة التقنية حيثما تكون المشاكل المتعلقة بالقدرات عائقاً أمام التقدم في هذا الصدد (المملكة المتحدة)؛ ومواصلة التماس المساعدة التقنية من جانب المجتمع الدولي، لا سيما عن طريق

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أجل بناء القدرات التدريبية في مجال حقوق الإنسان وفي غيره من المجالات، بما يمكن من زيادة جهود البلد الرامية إلى الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي (بوتسوانا)؛ ودعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تقديم المساعدة التقنية، بالتشاور مع الحكومة، من أجل إدراج أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان في القانون المحلي (الجزائر)؛ والتماس الدعم من المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لمواكبة طلب تلقي مساعدة تقنية في مجال بناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بإعداد تقارير حقوق الإنسان وتطوير برامج للتثقيف بحقوق الإنسان (جامايكا)؛ ودعوة الشركاء في التنمية للمشاركة في استكشاف السبل والوسائل التي تتيح تعزيز قدرة بربادوس على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الشعبي من خلال تدابير تشمل فيما تشمله وضع برامج للتثقيف بحقوق الإنسان (موريشيوس).

٧٨- وستدرج ردود بربادوس على التوصيات المذكورة أعلاه في تقرير النتائج الذي من المقرر أن يعتمده المجلس في دورته العاشرة.

٧٩- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. وينبغي عدم تأويلها على أنها حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق

COMPOSITION OF THE DELEGATION

The delegation of Barbados was headed by H. E. Christopher Sinckler, M.P., Minister of Social Care, Constituency Empowerment, Urban and Rural Development, comprised 11 members:

H.E. Ambassador C. Trevor Clarke, Permanent Representative to the United Nations and other International Organizations at Geneva;

Ms. Roslind Jordan- Callender, Principal Crown Counsel, Solicitor General Chambers, Office of the Attorney General;

Mr. Euclid Goodman, Head of the Multilateral Section, Ministry of Foreign Affairs and Foreign Trade;

Mr. Joseph Hunte, Human Rights Desk Officer, Ministry of Foreign Affairs and Foreign Trade;

Mrs. Heather Morris, Senior Administrative Officer, Office of the Attorney General;

Dr. David Berry, Consultant on International Law;

Mrs. Emalene Marcus- Burnett, Counselor, Permanent Mission of Barbados, Geneva;

Dr. Corlita Babb-Schafer, Counselor, Permanent Mission of Barbados, Geneva;

Mr. Matthew Wilson, First Secretary, Permanent Mission of Barbados, Geneva;

Ms. Natalie Burke, First Secretary, Permanent Mission of Barbados, Geneva.

– – – – –